نشرة الشؤون الإنسانية
الأرض الفلسطينية المحتلة
تشرين الثاني/نوفمبر 2015

OCHA

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

حي رأس العامود، القدس الشرقية، تشرين الثاني/نوفمبر 2015

محتويات التقرير

الخليل: القيود المفروضة على الوصول وسط أعمال العنف تقوض الظروف المعيشية بشكل كبير 3

العقبات أمام الحركة في القدس الشرقية تعرقل إمكانية الوصول إلى الخدمات، رغم التسهيلات الأخيرة 5

الشركاء في فريق الحماية يستجيبون للاحتياجات الناتجة عن تصعيد أعمال العنف 7

استئناف عمليات هدم البيوت العقابية 9

ارتفاع في التحويلات الطبية إلى خارج غزة، مع انخفاض معدل الموافقة على تصاريح الخروج 11

القضايا الرئيسية

- مدينة الخليل: القيود المشددة المفروضة على الحركة وسط تصاعد أعمال العنف تقوض الوصول إلى الخدمات الأساسية وسبل كسب الرزق.
- تواصل عمليات الهدم العقابية: تم تهجير قسري لأكثر من 100 من أفراد أسر وجيران الجناة المشتبه بهم.
- زيادة حادة في التحويلات الطبية إلى خارج غزة إلى جانب الانخفاض في معدلات الموافقة على تصاريح الخروج.

أبرز الأرقام في تشرين الثاني/نوفمبر 2015

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	33
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	3,841
اسرائيليون قتلوا (في الصراع المباشر)	9
اسرائيليون أصيبوا (في الصراع المباشر)	50
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	47
مهجرون في الضفة الغربية	118

خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2015

705 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 45% من التمويل

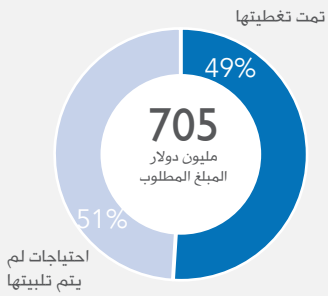

نظرة عامة

خلال تشرين الثاني/نوفمبر، انتقلت بؤرة تصاعد العنف الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر من القدس الشرقية إلى مدينة الخليل والمحافظة. وتبقى المخاوف المتعلقة بالحماية على حالها: استهداف المدنيين الإسرائيليين على يد أفراد فلسطينيين غير منتمين لفصائل سياسية، والاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات الإسرائيلية ضد الجناة، وضد من يزعم أنهم جناة وضد المتظاهرين. كانت هناك زيادة مقلقة في الهجمات والهجمات المزعومة (معظمها عمليات طعن) نفذها فتية وفتيات فلسطينيون، ومنهم لا تزيد أعمارهم عن 11 عاماً ، قتل منهم 15 منذ تشرين الأول/أكتوبر، وفي بعض الحالات نشأت مخاوف بشأن عمليات إعدام خارج نطاق القضاء.[1] فيما تواصلت الاشتباكات على طول المناطق الحدودية بين غزة وإسرائيل، ولكن انخفضت وتيرتها وحدتها. وفي غضون الشهرين منذ بدأ التصعيد الحالي، قتل 103 فلسطينيين و17 إسرائيلياً، وأصيب 11,299 فلسطينياً و182 إسرائيلياً بجراح في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.[2]

في مدينة الخليل، ردت السلطات الإسرائيلية بفرض قيود مشددة على حركة الفلسطينيين إلى المدينة وداخلها، مما قوض وصول السكان إلى الخدمات الأساسية وإلى سبل كسب العيش بدرجة أكبر. وتم رفض وصول المنظمات الدولية التي توفر تواجد الحماية إلى المناطق الأكثر تضررا في المدينة وقامت القوات الإسرائيلية والمستوطنون بمضايقة موظفيها بشكل متكرر. وما يثير القلق بشكل خاص هو تأثير العنف والقيود المفروضة على 4,200 طفل في مدينة الخليل، حيث يضطروا لعبور حاجز عسكري واحد على الأقل، ويخضعون لعمليات تفتيش وبحث حتى يصلوا إلى مدارسهم.

وفي القدس الشرقية، وعلى مدى شهر تشرين الثاني/نوفمبر، تمت إزالة ما يقرب من 60 بالمائة من الحواجز والمتاريس التي أقيمت في الشهر السابق بشكل تدريجي، حيث عاد الوضع إلى طبيعته في ثلاثة أحياء من أصل تسعة. ولكن، لا تزال بعض المواقع التي بقيت فيها الحواجز ، مثل العيسوية ورأس العامود، متضررة بشكل خطير.

السياسة الإسرائيلية المتمثلة في بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية في قلب النسيج الحضري شائعة في كل من الخليل والقدس الشرقية. وتولد هذه السياسة التوتر والإجراءات

Scan it!
with QR reader App

التقييدية على السكان الفلسطينيين. ففي القدس الشرقية، بعد فترة هدوء لمدة عام تقريبا، أعلنت السلطات الإسرائيلية هذا الشهر إصدار عطاءات لبناء مئات الوحدات السكنية الجديدة في مستوطنة رامات شلومو.

استمرت عمليات الهدم العقابية التي تستهدف منازل أسر الفلسطينيين المشتبه بهم في تنفيذ هجمات ضد الإسرائيليين في عامي 2014 و2015 بعد أن تم استئنافها الشهر الماضي. ونتيجة لذلك، تم تهجير أكثر من 100 فلسطيني، نصفهم من الأطفال، وأصبحوا بلا مأوى منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر. حوالي ربع هؤلاء المهجرين لم يكن لهم علاقة بمرتكب الهجوم المشتبه به، لكنهم عاشوا في منازل مجاورة، تضررت بشدة. دعا منسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، روبرت بيبر، إلى وضع حد لعمليات الهدم العقابية التي تتسبب بمعاناة لا داعي لها وغير قانونية بموجب القانون الدولي.

شهد هذا الشهر أيضا ضغطا متزايدا على المجتمعات البدوية والرعوية الضعيفة في المنطقة (ج)، بما في ذلك تدمير المنازل وسبل كسب العيش التي بنيت دون ترخيص أو التهديد بتدميرها، والتدريب العسكري المتكرر الذي يتطلب تهجيراً مؤقتاً. صادرت السلطات الإسرائيلية في أحد المجتمعات الرعوية (تجمع الحديدية) الخيام الطارئة التي قدمتها الوكالات الإنسانية إلى الأسر التي هدمت منازلها.

شدد منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، في تقريره الذي قدمه لمجلس الأمن، على الحاجة الملحة لأن يتخذ القادة من كلا الجانبين إجراءات لنزع فتيل العنف، بما في ذلك وقف التحريض، ورفع بعض القيود المذكورة آنفا وتجنب الاستخدام المفرط للقوة. وأضاف أيضا: «الواقع الذي تبرز فيه دولة مستوطنين في الضفة الغربية المحتلة يجب إلغاؤه إذا كان لا بد من تجديد الأمل».

وفي غضون ذلك، يمكن للتدخلات الإنسانية وتدخلات الحماية أن تخفف المعاناة عن أولئك الأكثر تضررا. ويجب على إسرائيل، باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال، أن تكف عن التدخل في مثل هذه التدخلات وينبغي أن تسهلها.

وفي غضون ذلك، يمكن للتدخلات الإنسانية وتدخلات الحماية أن تخفف المعاناة عن أولئك الأكثر تضررا. ويجب على إسرائيل، باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال، أن تكف عن التدخل في مثل هذه التدخلات وينبغي أن تسهلها.[3]

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

حاجز عسكري يتحكم في الوصول إلى شارع الشهداء في قلب مدينة الخليل.

الخليل: القيود المفروضة على الوصول وسط أعمال العنف تقوض الظروف المعيشية بشكل كبير

منذ بداية التصعيد الحالي للعنف، شهدت مدينة الخليل العدد الأكبر من الإصابات الفلسطينية في مكان واحد، تليها القدس الشرقية. وفي ردها على الاضطرابات، شددت السلطات الإسرائيلية القيود على حركة الفلسطينيين إلى المدينة ومنها وداخلها، واستؤنفت ممارسة هدم المنازل العقابي. وأثر هذا على الوصول إلى الخدمات وسبل العيش وأثار المخاوف بشأن التهجير القسري الممكن. وقد عبرت منظمات حقوق الإنسان عن مخاوفها من أن تشكل الطبيعة الشاملة للقيود على الحركة شكلاً للعقاب الجماعي، والمحظور بموجب القانون الدولي.[4]

أعمال العنف والاشتباكات

خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، قتلت القوات الإسرائيلية والمستوطنون ما مجموعه 18 فلسطينياً، بينهم أربعة أطفال، في مدينة الخليل. وأصيب 811 آخرون، بما في ذلك 321 طفلاً، بجراح. وتمثل هذه الأرقام 23 بالمائة من مجموع الوفيات وثمانية بالمائة من مجموع الإصابات المسجلة خلال هذه الفترة في الضفة الغربية بكاملها.

الوفيات الفلسطينية
تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2015

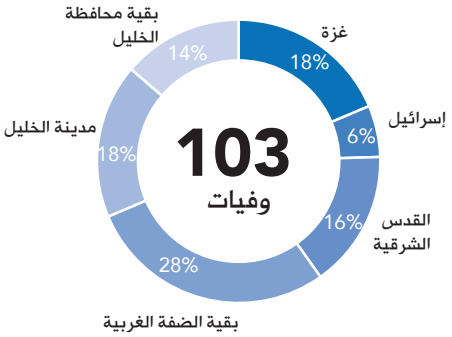

المصدر: بيانات حماية المدنيين التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

عبرت منظمات حقوق الإنسان عن مخاوفها من أن تشكل الطبيعة الشاملة للقيود على الحركة شكلاً للعقاب الجماعي، والمحظور بموجب القانون الدولي.

خمسة عشر (15) من أولئك الذين قتلوا هم من مرتكبي الهجمات أو يشتبه بأنهم نفذوا هجمات ضد القوات الإسرائيلية والمستوطنين في المدينة (وغالبيتها عمليات طعن أو محاولات طعن)، والتي أسفرت عن وفاة إسرائيلية واحدة وست إصابات. وتبقى الظروف المحيطة بمعظم هذه الحوادث موضع خلاف، وهناك مخاوف بشأن الاستخدام المفرط للقوة والقتل غير القانوني في حالات ليس فيها دليل واضح أن الشخص الذي أطلقت عليه النار مثل تهديدا وشيكا للحياة في تلك اللحظة.[5]

سجلت غالبية الإصابات الفلسطينية خلال احتجاجات أو اشتباكات ذات صلة بين سكان الخليل والقوات الاسرائيلية: نسبة 27 بالمائة من الإصابات كانت بالذخيرة الحية.

زادت أعمال عنف المستوطنين بشكل ملحوظ في مدينة الخليل والمحافظة خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين/نوفمبر 2015، مع ما لا يقل عن 61 هجوماً أسفرت عن إصابات في صفوف الفلسطينيين أو أضرار في الممتلكات. وذكرت التقارير أن العديد من هذه الهجمات وقعت مع وجود الجنود الإسرائيليين، الذين امتنعوا عن التدخل.

وشهدت هذه الفترة أيضا ضغوطا متزايدة على المتطوعين وموظفي المنظمات الدولية الذين يقدمون تواجد الحماية في مدينة الخليل. (انظر القسم الوارد في هذا التقرير بشأن استجابة مجموعة الحماية)

القيود على الحركة

منذ أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2015، أغلقت القوات الإسرائيلية بشكل متقطع ثلاثة من الطرق الرئيسية المؤدية إلى مدينة الخليل. وكان الوصول من خلال بعض هذه الممرات، حين تكون مفتوحة، تحت سيطرة الحواجز العسكرية. حيث يتم فحص الوثائق وتفتيش السيارات، وأدى ذلك دائما إلى طوابير وتأخيرات طويلة. وأجبرت هذه القيود سكان الخليل وعشرات البلدات والقرى المجاورة على استخدام تحويلات طويلة للوصول إلى منازلهم، وإلى الخدمات وأماكن العمل داخل المدينة.

منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2015، تم عزل المنطقة الاستيطانية بشكل أكبر عن باقي المدينة باستخدام حواجز الأسلاك الشائكة والكتل الخرسانية الجديدة لتوجيه حركة المشاة الفلسطينيين من خلال أحد الحواجز العسكرية المأهولة

هناك خمس مستوطنات إسرائيلية مقامة داخل المدينة نفسها، في منطقة يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي بشكل مباشر (H2). وقد تم فصل المنطقة الاستيطانية عن بقية المدينة على مدى السنوات الخمسة عشر الماضية من خلال ما يقرب من 95 حاجزاً مادياً، بما في ذلك 19 حاجزاً عسكرياً مأهولا بصورة دائمة. وتشمل المنطقة الجزء الأكبر من مدينة الخليل القديمة والتي هي موطن لأكثر من 6,000 فلسطيني يعيشون إلى جانب عدة مئات من المستوطنين الإسرائيليين.[6]

منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2015، تم عزل المنطقة الاستيطانية بشكل أكبر عن باقي المدينة باستخدام حواجز الأسلاك الشائكة والكتل الخرسانية الجديدة لتوجيه حركة المشاة الفلسطينيين من خلال أحد الحواجز العسكرية المأهولة (انظر الخريطة المرفقة). وأصبح التفتيش والتفتيش الشخصي في الحواجز العسكرية مكثفا بشكل أكبر.

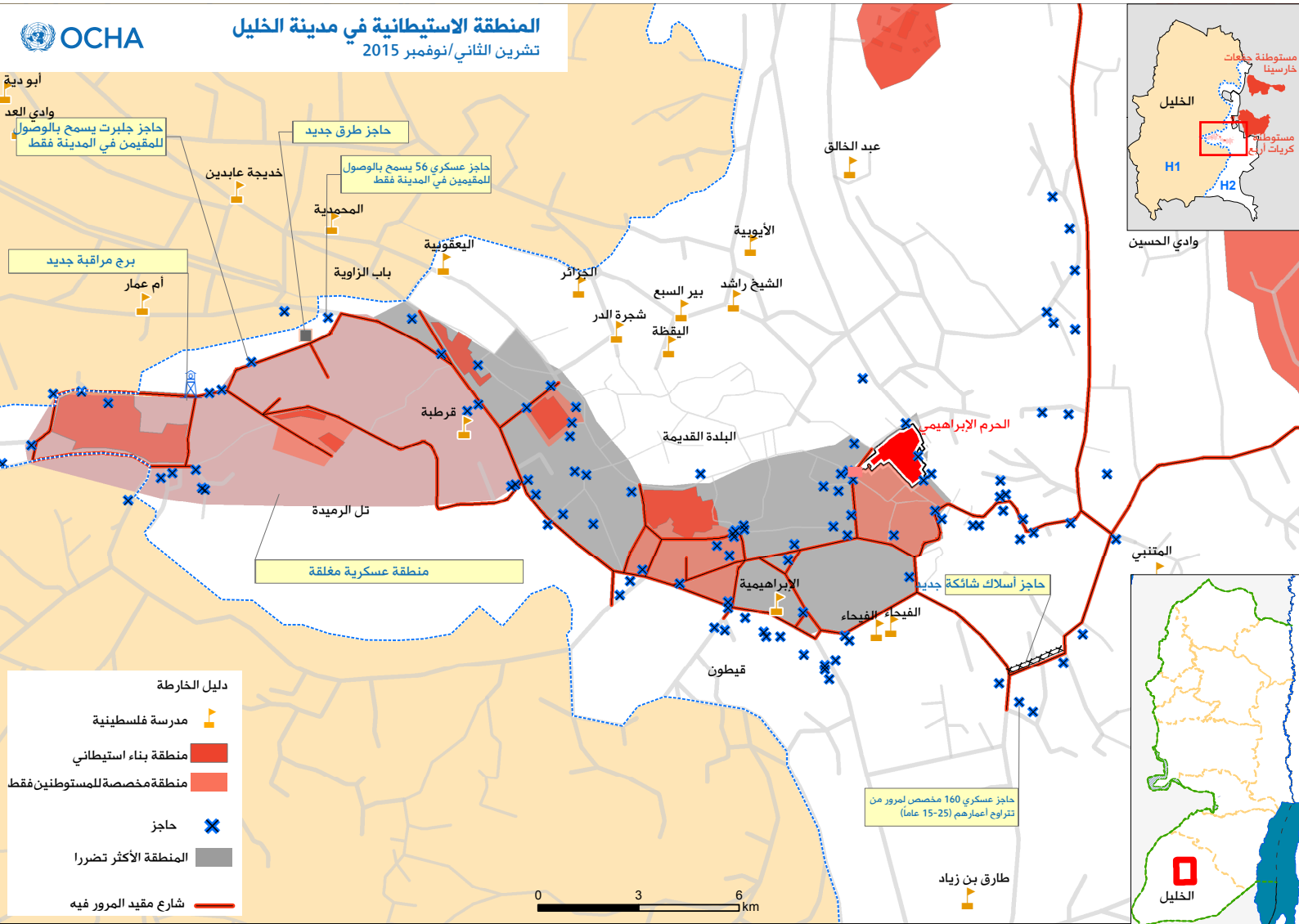

ويتحكم اثنان من هذه الحواجز العسكرية في الوصول إلى حي تل الرميدة، وهو موطن لما يقرب من 100 أسرة فلسطينية، ويمكن الوصول إليه فقط للسكان الفلسطينيين الذين يسجلون مسبقاً لدى السلطات الإسرائيلية. ويمنع حاجز عسكري آخر وصول الذكور الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و25 عاماً وليسوا من سكان المنطقة المقيد الوصول إليها. وتشير التقارير الأولية إلى أن هذه القيود قد أجبرت عدداً من الأسر في المواقع الأكثر تضرراً على مغادرة منازلهم والانتقال إلى أماكن أخرى.

التأثير على المدارس

إن تأثير العنف والقيود المفروضة على الوصول إلى المدارس يثير القلق بصفة خاصة. ووفقاً لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية، هناك 4,200 طفل (2,481 من البنين و1,719 من البنات) يدرسون في 15 مدرسة في جميع أنحاء المدينة، وعليهم أن يعبروا من خلال حاجز عسكري واحد على الأقل، وأن يخضعوا لتفتيش وفحص حتى يصلوا إلى المدرسة. واحدة من المدارس الأكثر تضررا هي مدرسة قرطبة؛ 130 طفلاً و20 موظفاً في هيئة التدريس في المدرسة يضطرون إلى العبور من خلال حاجزين عسكريين (جيلبرت وحاجز 56) للوصول إلى المدرسة. وهذان الحاجزان هما من بين الحواجز الأكثر تقييدا وكانا مسرحا لستة حوادث طعن (نفذت أو كانت هناك محاولة تنفيذها) ضد القوات الإسرائيلية المنتشرة في هذه المواقع، وكلها انتهت بمقتل منفذي الهجمات.

هناك 4,200 طفل يدرسون في 15 مدرسة في جميع أنحاء المدينة، وعليهم أن يعبروا من خلال حاجز عسكري واحد على الأقل، وأن يخضعوا لتفتيش وفحص حتى يصلوا إلى المدرسة.

تعطل العمل في كل من هذه المدارس البالغ عددها 15 مدرسة بدرجات متفاوتة منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر، ويرجع ذلك في الأساس إلى التأخيرات والتأثير النفسي على الطلاب وموظفي هيئة التدريس.تعطلت الدراسة في بعض المدارس أيضا بسبب الاشتباكات المتكررة التي تحدث في المناطق المجاورة لها، مما تسبب في تسرب الغاز المسيل للدموع إلى داخل المباني المدرسية. ووفقاً لوزارة التربية والتعليم، داهمت القوات الإسرائيلية في أربع مناسبات خلال تشرين الأول/ أكتوبر المدارس واحتجزت عددا من الأطفال المتهمين بإلقاء الحجارة.

العقبات أمام الحركة في القدس الشرقية تعرقل إمكانية الوصول إلى الخدمات، رغم التسهيلات الأخيرة

بعد صدور قرار اعتمده مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2015 لمواجهة موجة العنف، بدأت القوات الإسرائيلية بإغلاق بعض الطرق الرئيسية من وإلى الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية. وفي غضون أسبوع، تم نشر ما مجموعه 41 حاجزا، تضم 23 حاجزا إسمنتيا، وحاجز ترابي واحد و17 حاجزا عسكريا.

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

حي رأس العامود، القدس الشرقية، تشرين الثاني/نوفمبر 2015

أثرت هذه القيود بشكل مباشر على حرية الحركة في تسعة أحياء فلسطينية، مع سكان يقدر عددهم بـ 138,000 أو أكثر من 40 بالمائة من السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية. وهذا الرقم لا يشمل سكان المناطق البلدية الواقعة خلف الجدار الذين يضطرون لعبور حواجز موجودة سلفاً للوصول إلى مناطق أخرى من القدس.

أدت إجراءات التفتيش والفحص عند الحواجز التي تم نشرها حديثا، والمأهولة في الغالب من شرطة حرس الحدود الإسرائيلية، إلى طوابير طويلة أخرت وعطلت وصول الناس إلى الخدمات، بما في ذلك المرافق التعليمية والصحية وأماكن العمل والأماكن المقدسة.

في منطقة العيسوية تم إغلاق جميع الطرق السبعة التي تربط هذا الحي مع بقية المدينة، وتم توجيه حركة المرور جميعها من وإلى هذه المنطقة إلى طريق واحد يتحكم فيها حاجز عسكري.

وبدأت السلطات الإسرائيلية خلال تشرين الثاني/نوفمبر بإزالة معظم الحواجز تدريجيا. والآن بقي ما مجموعه 14 حاجزا، بما في ذلك ستة حواجز عسكرية وسبعة حواجز طرق، وحاجز ترابي، تؤثر بشكل مباشر على ما يقرب من 76,000 شخص يقيمون في ستة أحياء.[7]

رأس العامود والعيسوية

بالرغم من التسهيل العام خلال تشرين الثاني/نوفمبر، بقيت معظم الحواجز في بعض الأحياء قائمة ، مما يعيق بشدة الحياة اليومية للسكان.

في رأس العامود، حيث يعيش ما يقرب من 25,000 فلسطيني، لا تزال ثلاثة من أربعة حواجز (بما في ذلك اثنان من الحواجز العسكرية وحاجز طرق واحد) تعيق الوصول إلى المدارس والخدمات الأساسية.[8] يعبر ما يقرب من 5,000 من طلبة رياض الأطفال والمدارس وأولياء أمورهم هذه الحواجز يومياً: ووفقاً لمصادر في المنطقة، يضطر هؤلاء الناس إلى الانتظار في طوابير لفترات طويلة من الزمن، ويخضعون للتفتيش الشخصي، وتفتيش المركبات والحقائب المدرسية. تأثرت ست مدارس في رأس العمود بشكل خاص من مداهمات الشرطة وقنابل الغاز المسيل للدموع، وقنابل الصوت والمياه العطنة التي تغرق في أفنية منازلهم. وقد عرقلت الإغلاقات المخصصة للحواجز الجديدة مرارا وتكرارا الوصول وتسببت باختناقات مرورية خطيرة. وتأثر كبار السن، والمرضى والمعوقون بشكل غير متناسب.

طه الجعبة، ثماني سنوات، من العيسوية، يعاني من ضمور العضلات ويعتمد على كرسي كهربائي متحرك وجهاز للتنفس الصناعي؛ وهذا الجهاز تغذيه بطارية تدوم لأكثر من ساعة بقليل. ونتيجة لعمليات الإغلاق، تضاعف الوقت المطلوب السفر إلى المدرسة في القدس الغربية، حيث يتلقى العلاج يومياً، تقريبا من ساعة إلى ساعتين. وتطلب ذلك منه أن يعتمد على بطارية إضافية لتغييرها أثناء الرحلة.

في منطقة العيسوية، والتي هي موطن لما يقرب من 15,000 شخص، تم إغلاق جميع الطرق السبعة التي تربط هذا الحي مع بقية المدينة والأراضي الزراعية المجاورة، وتم توجيه حركة المرور من وإلى هذه المنطقة جميعها إلى طريق واحد يتحكم فيه حاجز عسكري. والذين تأثروا بشكل خاص هم المرضى ذوي الحالات المزمنة والحالات الطبية الطارئة، حيث زاد الوقت المطلوب للسفر إلى مستشفى هداسا المجاور من 10-5 دقائق إلى ما يصل إلى ساعة واحدة. في 19 تشرين الأول/أكتوبر، توفيت امرأة تبلغ من العمر 65 عاماً وهي في طريقها إلى المستشفى، بعد أن عانت من استنشاق الغاز المسيل للدموع خلال اشتباكات وقعت في الحي؛ فقد تم تأخيرها لمدة 25 دقيقة عند حاجز عسكري أقيم حديثاً. وكذلك تأثر أكثر من 2,000 طفل وشاب في مدارس وجامعات خارج الحي.

مستشفى أوغستا فيكتوريا

انطوت إقامة حاجز عسكري قرب مستشفى أوغستا فيكتوريا في الفترة بين 9 تشرين الأول/أكتوبر وأول تشرين الثاني/نوفمبر على عمليات تفتيش شخصي مكثفة وتسببت في تأخيرات طويلة. وكان لها تأثير سلبي على سير العمل في المستشفى من خلال تأخير الوصول للموظفين والمرضى، بما في ذلك التحويلات الطبية من وإلى مستشفى المقاصد القريبة.

وخلال هذه الفترة، سجل المستشفى انخفاضاً بنسبة 40-30 بالمائة في الزيارات إلى العيادات الخارجية، والتي تقدم خدمات غير متاحة في مستشفيات أخرى، بما في ذلك غسيل الكلى للأطفال، والعلاج الإشعاعي والعلاج الكيميائي. وجرى ترتيب إقامة لما يقرب من 30 مريضا من غزة يتلقون العلاج الإشعاعي والكيميائي، في منشأة قريبة، وذكرت التقارير أنهم أعيدوا من عند هذا الحاجز.

بالإضافة إلى ذلك، علقت شركة إسرائيلية متعاقدة لجمع النفايات الطبية عملياتها بسبب مخاوف أمنية. وأثار التراكم الناتج من النفايات الطبية في المستشفى مشاكل صحية وبيئية خطيرة للحي بأكمله.[9]

زاد عدد من الحوادث من المخاوف بشأن سلامة العاملين في المنظمات الإنسانية والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتقويض قدرتهم على توفير تواجد حماية حيثما يكون الأمر ملحاً.

ساهم بهذا القسم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

الشركاء في فريق الحماية يستجيبون للاحتياجات الناتجة عن تصعيد أعمال العنف

أطلق التصاعد في أعمال العنف منذ أول تشرين الأول/أكتوبر في الأرض الفلسطينية المحتلة مجموعة من التدخلات لأعضاء فريق الحماية. وتندرج هذه التدخلات ضمن أربع فئات واسعة: الرصد والتوثيق؛ والمساعدة القانونية؛ والدعم النفسي والاجتماعي؛ وتواجد الحماية. وزاد عدد من الحوادث المخاوف بشأن سلامة العاملين في المنظمات الإنسانية والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتقويض قدرتهم على توفير تواجد حماية حيثما يكون الأمر ملحاً.

منظمات فريق الحماية المنفذة حسب مجال العمل

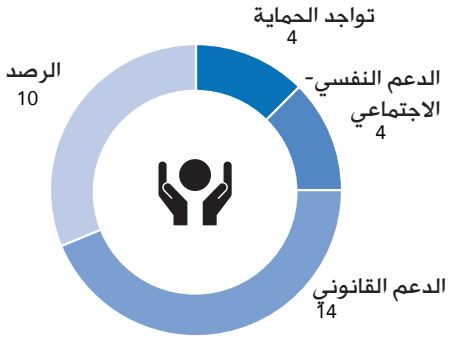

المصدر: فريق الحماية

الرصد والتوثيق

يستمر توثيق الأحداث ورصد الانتهاكات ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان على يدعشرة أعضاء مختلفين من فريق الحماية. ويركز العمل على الإصابات، والاعتقالات، والاحتجاز، وانتهاكات حقوق الطفل، والقيود المفروضة على الحركة، والعقوبات الجماعية المتعلقة بعمليات الهدم العقابية وإلغاء وضع الإقامة. يواجه الشركاء المشاركون في هذه الأنشطة في بعض الأحيان صعوبات في الوصول إلى مواقع أعمال القتل، أو التحدث مع شهود العيان وأسر أولئك الذين لقوا حتفهم، أو أصيبوا بجراح، أو احتجزوا خشية من الانتقام والإجراءات العقابية من السلطات الإسرائيلية، وخاصة في القدس الشرقية والخليل. وتوثق آلية الرصد والإبلاغ التي يقوم فريق العمل الفني بقيادة منظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة الآثار الناتجة عن تصاعد العنف على الأطفال.

التدخلات القانونية

وفَّر شركاء فريق الحماية مواد إرشادية للآباء والمعلمين حول كيفية التواصل مع الأطفال بشأن الوضع الحالي والاستجابة لعلامات التوتر.

تنسق قوة المهام القانونية، وهي فريق عمل فرعي يرأسه المجلس النرويجي للاجئين، الاستجابات القانونية لـ 14 منظمة غير حكومية فلسطينية وإسرائيلية ودولية.[10] ويشمل ذلك توجيه القضايا ذات الصلة، والتحقيق في شرعية التدابير المعتمدة في التصدي للعنف من خلال إجراءات قانونية مختلفة: ودعم الأفراد في تقديم الشكاوى لدى السلطات ذات الصفة؛ وتوفير التمثيل القانوني. وتبادل المعلومات مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان بشأن القضايا ذات الاهتمام.

سعت التدخلات القانونية لمعالجة قضية المحاسبة عن أعمال القتل والاستخدام المفرط للقوة؛ واعتقال واحتجاز كل من الأطفال والبالغين؛ وعنف المستوطنين؛ وعمليات الهدم العقابية والقضايا المتعلقة بالإقامة؛ والقيود المفروضة على الوصول في القدس الشرقية؛ واسترجاع جثث الجناة أو الجناة المزعومين.

التدخلات النفسية الاجتماعية

تقدم ثلاث منظمات فلسطينية[11] ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) استجابة نفسية اجتماعية من خلال فريق العمل في الصحة النفسية ومجموعة العمل المعنية بالصحة العقلية والنفسية الاجتماعية في القدس الشرقية. كما توفر الأونروا استجابات نفسية اجتماعية في مخيمات اللاجئين في باقي الضفة الغربية. وقد ركزت هذه الاستجابة على الأطفال الذين يحاكمون بتهمة جرائم أمنية ويتم إطلاق سراحهم، وكذلك على دعم الأسر المتضررة من أعمال القتل أو الإصابة الخطيرة لأحد أفرادها.

عدد من التدخلات الإضافية تمت في المدارس، حيث عالجت فرق الدعم في مجال الصحة العقلية والصحة النفسية الاجتماعية الأطفال المتأثرين بالعنف، مثل وفاة زميل في الصف، ومداهمات لمدرستهم، وعمليات التفتيش عند الحواجز العسكرية أو عنف المستوطنين بينما هم في طريقهم إلى المدرسة.

وفَّر شركاء فريق الحماية مواد إرشادية للآباء والمعلمين حول كيفية التواصل مع الأطفال بشأن الوضع الحالي والاستجابة لعلامات التوتر. وقد تم تحديد الفجوات المتعلقة بمسارات الإحالة على أساس مجتمعي لأولئك الذين هم بحاجة إلى الدعم الفردي.

تواجد الحماية

هناك حالياً أربعة أعضاء من فريق الحماية مخصصين لتوفير تواجد حماية عند الحواجز العسكرية أو مرافقة الأطفال من المدارس وإليها. وهذا غير كاف لتلبية الحاجة المتزايدة الناجمة عن التصعيد في أعمال العنف، وخاصة في القدس الشرقية، وفي بعض مخيمات اللاجئين وفي الجزء الخاضع للسيطرة الإسرائيلية من مدينة الخليل (H2).

واجه الموظفون والمتطوعون في مدينة الخليل الترهيب والاعتداءات الجسدية من المستوطنين الإسرائيليين. وواجهوا أيضا الاعتقالات ومداهمات القوات الإسرائيلية للمكاتب، والقيود المفروضة على الوصول والحرمان من تأشيرات الدخول. في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، حظرت السلطات الإسرائيلية دخول الموظفين الدوليين إلى طريق رئيسي في منطقة الخليل (H2) يربط مستوطنات تل الرميدة وبيت هداسا، والتي كانت مسرحا لعدد من الحوادث المميتة.

وفّرت 15 منظمة مختلفة من فريق الحماية (إسرائيلية، وفلسطينية ودولية) تواجد حماية منسق في 64 نقطة ساخنة معرضة لعنف المستوطنين خلال موسم قطف الزيتون خلال تشرين الأول/أكتوبر.

تبرر إسرائيل عمليات الهدم العقابية كرادع للآخرين يردعهم عن ارتكاب هجمات ضد الإسرائيليين. وقد توقفت هذه الممارسة في عام 2005 بناء على توصية من لجنة عسكرية إسرائيلية وجدت أن هذه الممارسة غير فعالة.

استئناف عمليات هدم البيوت العقابية

ممارسة استهدفت أسر الجناة في انتهاك للقانون الدولي

من منتصف تشرين الأول/أكتوبر حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2015، هدمت السلطات الإسرائيلية أو أغلقت 11 منزلاً مملوكاً لفلسطينيين لأسباب عقابية، مما أدى إلى تهجير 80 شخصاً، بينهم 42 طفلاً (انظر الجدول). وتضررت أربع وحدات سكنية مجاورة أخرى بشدة من جراء الانفجارات، مما أدى إلى تهجير 26 شخصاً آخرين بشكل مؤقت.

وكانت عمليات الهدم العقابية رداً على هجمات فلسطينية استهدفت الإسرائيليين، ووقعت في عام 2014 و2015.

	منازل استهدفت بشكل مباشر	إجمالي المهجرين	أطفال مهجرون
مدينة الخليل	1	3	2
الثوري (القدس الشرقية)	1	1	0
جبل المكبر (القدس الشرقية)	2	29	20
مخيم قلنديا (محافظة القدس)	2	15	8
مدينة نابلس	4	30	12
سلواد (رام الله)	1	2	0
المجموع الكلي	**11**	**80**	**42**

المصدر: بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن عمليات الهدم

الأثر النفسي

تترك عمليات هدم المنازل بشكل دائم تقريباً أثرا نفسيا على المتضررين مباشرة، وأحيانا حتى على العائلة الكبيرة والمجتمع. وغالباً ما يعبر الناس الذين اقتلعوا بعنف عن مشاعر مليئة بالغضب والحزن، واليأس والعجز. بعض الأطفال والمراهقين يعانون من تأخر في النمو، بما في ذلك التبول اللاإرادي، فضلا عن التغيرات السلوكية ومشاكل التركيز. والاضطرابات الأكثر شيوعا التي لوحظت في الأسابيع التالية للهدم هي القلق، والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة.

قدمت هذه المعلومات منظمة أطباء بلا حدود

يحظر تدمير الممتلكات الخاصة أو العامة في أرض محتلة بموجب القانون الإنساني الدولي ما لم «يمثل مثل هذا التدمير ضرورة مطلقة للعمليات العسكرية».

أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر هدم ضد، أو نفذت عمليات مسح أولية، شملت 25 منزلاً إضافياً فيما يتعلق بالهجمات الفلسطينية. واعتبارا من نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، تم رفض الالتماسات التي تقدمت بها الأسر المتضررة إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية، باستثناء التماس واحد.

وفقا لمنظمة بتسيلم، في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2001 إلى أيلول/سبتمبر 2004، خلال الانتفاضة الثانية، دمرت إسرائيل 628 وحدة سكنية في عمليات هدم عقابية، مهجرة ما يقرب من 4,000 شخص، وكان نصف هذه المنازل تقريبا (295 وحدة) مجاورة لأولئك المستهدفين مباشرة، ولا علاقة لسكانها بالجاني المشتبه به.[12]

تبرر السلطات الإسرائيلية عمليات الهدم العقابية كرادع للآخرين يردعهم عن ارتكاب هجمات ضد الإسرائيليين. وقد توقفت هذه الممارسة في عام 2005 بناء على توصية من لجنة عسكرية إسرائيلية وجدت أن هذه الممارسة غير فعالة.[13] استأنفت السلطات الإسرائيلية هذه الممارسة في منتصف عام 2014 بعد عدد من الهجمات الفلسطينية وأعاد مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي

مبان فلسطينية هدمتها السلطات الإسرائيلية أو أغلقتها من كانون الثاني/يناير – تشرين الثاني/نوفمبر 2015

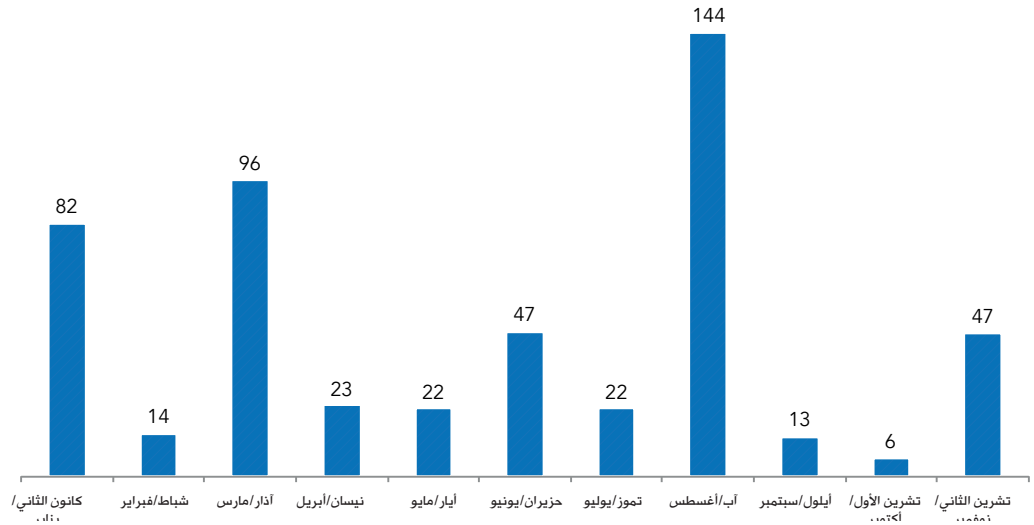

المصدر: بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن عمليات الهدم

ذلك في 14 تشرين الأول/أكتوبر عام 2015. ومنذ ذلك الحين، تم هدم أو إغلاق 16 مسكنا لأسباب عقابية في محافظات القدس (سبعة)، ونابلس (أربعة) والخليل (أربعة) ورام الله (واحد). وفي المجمل، أدت عمليات الهدم هذه إلى تهجير 117 فلسطينياً، بينهم 59 طفلاً.

يحظر تدمير الممتلكات الخاصة أو العامة في أرض محتلة بموجب القانون الدولي الإنساني ما لم «يمثل هذا التدمير ضرورة مطلقة للعمليات العسكرية.»[14] ولا تقع عمليات الهدم العقابية ضمن هذا الاستثناء. عمليات الهدم العقابية هي أيضا شكل من أشكال العقوبات الجماعية المحظورة بموجب القانون الدولي الإنساني لأنها تستهدف أسر مرتكب الجريمة أو الجاني المزعوم، والذين هم غير متورطين في العمل المزعوم.[15] بالإضافة إلى ذلك، وتبعاً للظروف المحددة، تتم هذه الممارسة بما يتعارض مع مجموعة من الحقوق وإجراءات الحماية المنصوص عليها في مختلف الصكوك القانونية الدولية الملزمة قانونا لإسرائيل. وكما أشار منسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، روبرت بيبر: «يجب أن تكون استجابة إنفاذ القانون متفقة مع القانون الدولي. وعمليات الهدم العقابية ظالمة في جوهرها، إنها عقابا للناس الأبرياء على أعمال الآخرين».[16]

بالإضافة إلى ذلك، في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر هدمت السلطات الإسرائيلية 21 مبنى فلسطينياً في المنطقة (ج) والقدس الشرقية على أساس عدم وجود رخصة بناء، مما أدى الى تهجير 49 شخصاً، بينهم 23 طفلاً. والعدد الإجمالي للمباني التي دمرت منذ بداية 2015 هو 496 بالمقارنة مع 564 في الفترة المماثلة من عام 2014.

ارتفاع في التحويلات الطبية إلى خارج غزة، مع انخفاض معدل الموافقة على تصاريح الخروج

إغلاق الحدود مع مصر فاقم المشاكل في الحصول على الرعاية الطبية

ساهمت بهذا القسم منظمة الصحة العالمية

ارتفعت تحويلات وزارة الصحة لمرضى غزة إلى المرافق الطبية غير التابعة لوزارة الصحة بشكل ملحوظ في عام 2015: وكانت التحويلات من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر أعلى من الرقم المماثل لعام 2014 بنسبة 17 بالمائة. وبحلول نهاية عام 2015، من المتوقع أن يتجاوز عدد التحويلات إلى خارج غزة الارتفاع التاريخي في عام 2014. ولكن، أصبح الوصول الفعلي

ارتفع الاعتماد على التحويلات في السنوات الأخيرة، حيث ضعف نظام الصحة العامة بسبب مجموعة من العوامل.

العدد الإجمالي لطلبات التصاريح للمرضى كل شهر، (كانون الثاني/يناير – تشرين الأول/أكتوبر، 2015)

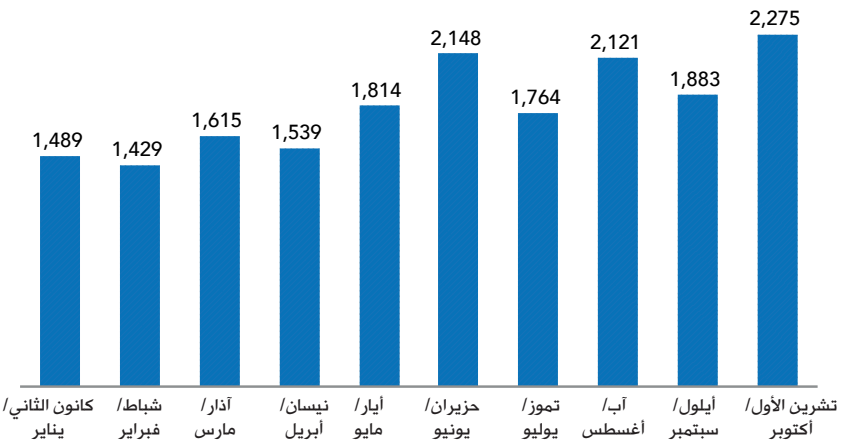

المصدر: دائرة التحويلات الخارجية في وزارة الصحة، غزة

التحديات التي تواجه استيراد المعدات الطبية

على الرغم من أن قائمة إسرائيل للمواد «ذات الاستخدام المزدوج» المحظورة التي يمكن استخدامها لأغراض عسكرية لا تشمل المعدات الطبية، تبقى القيود التي تفرضها إسرائيل على استيراد المعدات الطبية إلى قطاع غزة تشكل تحديا. على سبيل المثال، في 14 تموز/يوليو 2015، قدمت منظمة الصحة العالمية طلباً لإدخال جهازين إشعاعيين محوسبين إلى غزة، اشتراها اثنان من مرافق الرعاية الصحية. تلقت منظمة الصحة العالمية في 4 آب/أغسطس تأكيدا بأن المعدات سيسمح بدخولها. ولكن، عندما سعت منظمة الصحة العالمية لتنسيق دخولها، علمت أن عنصر تكنولوجيا المعلومات في الأجهزة يتطلب موافقة خاصة من وزارة الاتصالات الإسرائيلية، والتي استغرقت ثلاثة أشهر أخرى للحصول عليها. دخلت الآلات أخيرا غزة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر.

مع حلول تشرين الأول/أكتوبر عام 2015، أكثر من 25,000 شخص من ذوي الاحتياجات الملحة، بما في ذلك ما يقرب من 500 مريض تم تحويلهم إلى المستشفيات المصرية، مسجلين وينتظرون ليغادروا غزة عبر معبر رفح.

لهؤلاء المرضى إلى المرافق التي التي تم تحويلهم إليها أكثر صعوبة بسبب انخفاض معدلات الموافقة على تصاريح الخروج.

طلبات التصاريح للمرضى من خلال إيريز حسب الحالة، كانون الثاني/يناير – تشرين الأول/أكتوبر 2015

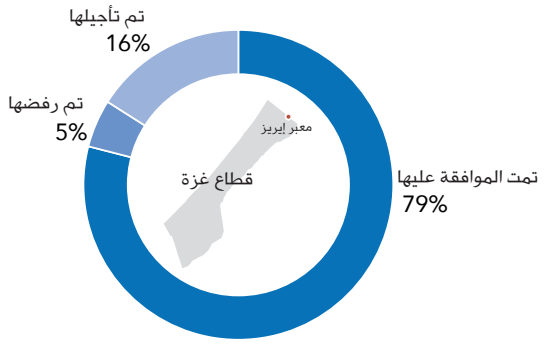

المصدر: مكتب التنسيق الإقليمي الفلسطيني، وزارة الصحة –غزة

يتم تحويل المرضى إلى المرافق الصحية غير التابعة لوزارة الصحة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبشكل أقل إلى المستشفيات في إسرائيل، ومصر والأردن، عندما تعجز مرافق وزارة الصحة في غزة عن توفير الرعاية اللازمة. وقد ارتفع الاعتماد على التحويلات في السنوات الأخيرة، حيث ضعف نظام الصحة العامة بسبب نقص الأدوية والمستلزمات الطبية والمعدات؛ والعدد غير الكافي للمهنيين المتخصصين في الصحة؛ وعدم دفع الرواتب للموظفين الذين عينتهم سلطات الأمر الواقع منذ عام 2007؛ والطاقة الكهربائية والوقود غير الكافية. تسعة من بين كل عشرة تحويلات تقريبا تتم الآن إلى مرافق خارج غزة وتعتمد على سماح السلطات الإسرائيلية والمصرية بالوصول عبر معبر إيريز ورفح.

بلغت نسبة الوصول إلى المرافق في مصر ما يقرب من سبعة بالمائة من التحويلات في عام 2015، ولكنها أصبحت غير موثوقة بشكل كبير منذ تموز/يوليو 2013، عندما حددت مصر فتح معبر رفح. ومنذ 24 تشرين الأول/أكتوبر 2014، وفي أعقاب هجوم على الجنود المصريين في سيناء، تم فتح المعبر جزئيا في 37 يوم فقط، أو لما يقرب من 10 بالمائة من الفترة، وبقي مغلقا لأكثر من الـ 100 يوم الماضية. ووفقا لسلطات غزة، اعتبارا من نهاية تشرين الأول/أكتوبر عام 2015، أكثر من 25,000 شخص من ذوي الاحتياجات الملحة، بما في ذلك ما يقرب من 500 مريض تم تحويلهم إلى المستشفيات المصرية، مسجلين وينتظرون لعبور رفح.

يجب على المرضى المحالين إلى المرافق الصحية في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)، أو إسرائيل أو الأردن أن يتقدموا بطلب للحصول على تصاريح من السلطات الإسرائيلية للخروج

عبر معبر إيرز. وسجل أكبر معدل شهري لطلبات التصاريح (2,275) منذ فرض الحصار في عام 2007 في تشرين الأول/أكتوبر عام 2015. ولكن، انخفضت معدلات الموافقة بشكل ملحوظ منذ آب/أغسطس 2015، وتراجعت في تشرين الأول/أكتوبر إلى أقل من 70 بالمائة من الطلبات، وهو الأدنى منذ أيلول/سبتمبر 2009. وعلى الرغم من ذلك، وبسبب الارتفاع في عدد الطلبات، ارتفع العدد المطلق للموافقات خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر أيضا مقارنة مع الأشهر السابقة.

تم رفض 11 بالمائة من الطلبات في تشرين الأول/أكتوبر وتم تأخير 19 بالمائة، وهذا يعني أن المرضى لم يتلقوا أي رد عند تاريخ موعدهم، مما أجبرهم على طلب موعد جديد وإعادة طلباتهم. ومن الطلبات وعددها 686 طلبا التي تم رفضها أو تأخيرها خلال تشرين الأول/أكتوبر، تم تقديم 416 طلبا نيابة عن الذكور (منهم 81 طفلاً) و270 نيابة عن الإناث (منهن 62 طفلة).

الهوامش

1. انظر البيان المشترك الصادر عن مقرري الأمم المتحدة الخاصين بشأن وضع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وموجز عمليات الإعدام: http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/ DisplayNews.aspx?NewsID=16759&LangID=E.وانظر أيضا رسالة بتسيلم إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، على الرابط: http:// www.btselem.org/download/20151125_letter_to_pm_on_extrajudicial_ killings_eng.pdf
2. بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن حماية المدنيين لم تشمل الحوادث التي وقعت خارج الأرض الفلسطينية المحتلة إلا إذا كانت تتعلق بسكان الأرض الفلسطينية المحتلة، سواء كضحايا أو كجناة. الإصابات الفلسطينية التي أحصاها هذا التقرير تشمل فقط الأشخاص الذين تلقوا العلاج الطبي على يد فرق المسعفين في الميدان، أو في العيادات المحلية أو في المستشفيات. وأرقام الإصابات الإسرائيلية تستند على تقارير وسائل الإعلام.
3. انظر على سبيل المثال المادة 55 من ميثاق جنيف بشأن حماية المدنيين في أوقات الحرب.
4. انظر على سبيل المثال، الحق، تقرير خاص يركز على الخليل: صورة مصغرة للاحتلال الإسرائيلي: http://www.alhaq.org/ documentation/field-updates-2015/993-special-focus-on-hebron-amicrocosm-of-the-israeli-occupation.
5. انظر البيان المشترك الصادر عن مقرري الأمم المتحدة الخاصين بشأن وضع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وموجز عمليات الإعدام: http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16759&LangID=E.
6. انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأثر الإنساني للمستوطنات الإسرائيلية على مدينة الخليل، تشرين الثاني/نوفمبر 2013.
7. أحياء القدس الشرقية هي العيسوية، وصور باهر، ورأس العامود، وسلوان، وجبل المكبر وأم طوبا.
8. أعداد السكان كما في نهاية عام 2013، معهد القدس للدراسات الإسرائيلية. تمت إقامةأحد الحواجز في حزيران/يونيو 2015، قبل بدء التصعيد الحالي.
9. في 26 تشرين الأول/أكتوبر، رتب مستشفى أوغستا فيكتوريا مع الشركة لنقل النفايات الكيميائية نقلها من شاحنات المستشفى إلى شاحنات الشركة بالقرب من مستشفى هداسا في جبل المكبر في القدس الشرقية (النقل ظهر لظهر)، ترتيب لمرة واحدة يسمح للمستشفى بالتخلص من النفايات الطبية التي تراكمت على مدى أسبوعين بين 10 و26 تشرين الأول/أكتوبر.
10. الجهات الفاعلة في مجال المساعدة القانونية التي نسقت الاستجابات للوضع الحالي: جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، وعدالة، والضمير، ومؤسسة الحق، وبتسيلم، وتنسيق الشؤون المدنية، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فلسطين، وهموكيد، وعير عميم، ومركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، ومجلس اللاجئين النرويجي، وحاخامات من أجل حقوق الإنسان، وسانت إيف ويش دين.
11. المركز الفلسطيني للإرشاد، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية الشبان المسيحية.
12. بتسيلم، من خلال من لا ذنب لهم: عمليات هدم المنازل العقابية خلال انتفاضة الأقصى، تشرين الثاني/نوفمبر 2004، ص. 9.
13. هآرتس، لجنة من جيش الدفاع الإسرائيلي توصي بإنهاء هدم المنازل العقابي لأسر الإرهابيين '، 17 شباط/فبراير 2005 http://www.haaretz.com/print-edition/news/idf-panel-recommends-ending-punitive-housedemolitions-for-terrorists-families-1.150620
14. المادة 53، اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.
15. المصدر نفسه، المادة 33
16. البيان من 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_12_11_english.pdf